



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

### ● البنك الدولي يشيد بالتجربة المصرية في توفير وحدات سكنية آمنة ومستدامة للمواطنين<sup>١</sup>.

- وأشاد البنك الدولي في تقرير له بالتجربة المصرية، والتي وصفها بأنها "صديقة للبيئة"، مؤكداً أنها توفر الأمان على المستوى المعيشي للأسر ذات الدخل المحدود.
- وأوضح البنك الدولي أن البرنامج الوطني للإسكان يسعى إلى التيسير على الأسر محدودة الدخل ويمكنها من الحصول على وحدات سكنية خاصة بهم، بما يحقق لهم المزيد من الاستقرار، ويعزز من مستوى معيشتهم، وأضاف أن مصر تتصدى للتغيرات المناخية، وذلك من خلال ممارسات البناء التي تتميز بالكفاءة في استخدامها للطاقة، وكونها صديقة للبيئة.
- وأشار إلى إن الحكومة المصرية تبذل جهوداً حقيقية من أجل دمج الاعتبارات المناخية ضمن مبادراتها الإنمائية المختلفة، وبرامج الإسكان الاجتماعي مثل برنامج "سكن لكل المصريين"- والذي يهدف إلى توفير مساكن بتكلفة ميسرة لنحو مليون أسرة من محدودى الدخل.

### ● الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستساهم في تحقيق التنمية<sup>٢</sup>.

- أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ستساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصديقة للبيئة في أفريقيا.
- وأشار إلى إنه على الرغم من أن أفريقيا تساهم بـ٣% فقط من إجمالي الانبعاثات الكربونية العالمية إلا أن شعوب واقتصادات القارة تعاني من ظاهرة التغير المناخي أضعاف هذه النسبة.
- وأفاد بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا إذا لم تكن صديقة للبيئة فسوف تنزاد معاناة القارة من ظاهرة التغير المناخي، وسوف تستمر في الإنفاق دون توقف للتعامل مع الآثار الناتجة عنها، قائلاً إن التعامل مع هذه المشكلة يتطلب عملاً مشتركاً من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني، كما يتطلب إبراز فرص التمويل والاستثمار في مسارات العمل المناخي وتطبيق التكنولوجيات الحديثة وتعزيز نظم البيانات بما يساعد على تحقيق أهداف المناخ.
- وأكد الدكتور/ محمود محيي الدين أن التمويل العام يجب أن يلعب الدور الأكبر فيما يتعلق بمشروعات التكيف فضلاً عن تقايص مخاطر تمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها مما يشجع القطاع الخاص على المشاركة في المشروعات المتعلقة بالطاقة الشمسية ومصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر وغيرها من مشروعات التكيف.
- وأشار إنه إذا كانت إجراءات التكيف تحتاج لاهتمام أكبر من التمويل العام فإنها تحتاج كذلك لمشاركة أوسع من القطاع الخاص، حيث أشار تقرير المركز العالمي للتكيف إلى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات التكيف في أفريقيا لا تتعدى ٣% من إجمالي حجم التمويل المخصص للعمل المناخي.
- وأشار إلى وجود اعتقاد خاطئ بأن إجراءات التخفيف تساعد على خفض الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم بينما ينحسر أثر إجراءات التكيف على المستويات المحلية فحسب، موضحاً أن عدم تنفيذ مشروعات التكيف سيكون له عواقب وخيمة على المجتمعات المختلفة وسيزيد من التوترات حول العالم وسيؤدي إلى تزايد أعداد اللاجئين.

<sup>1</sup> [https://al-ain.com/article/green-social-housing-egypt-training?utm\\_campaign=nabdapp.com&utm\\_medium=referral&utm\\_source=nabdapp.com&ocid=Nabd\\_App](https://al-ain.com/article/green-social-housing-egypt-training?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App)

<sup>2</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/22/%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%B3%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82/5915147>

■ وأشار إلى أهمية مبادرة المنتديات الإقليمية الخمسة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة وفريق رواد المناخ والتي نتج عن أربعة منها حتى الآن أكثر من ٧٠ مشروعاً تمثل نتاج مباحثات بين ممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مما يجعل منها فرصاً واعدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

● **الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة، التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون يسهم في خلق فرص عمل جديدة<sup>3</sup>.**

■ أكد الدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وأكثر صلابة في مواجهة التغيرات المناخية قادر على أن يكون محركاً لخلق فرص عمل جديدة.

■ وأوضح وجود تحديات تواجه العمال والمجتمعات والبلدان مع حدوث هذا الانتقال البيئي، مشدداً على ضرورة تبني نهج شامل يدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية وحوكمة الاستثمار في استراتيجيات معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ.

■ أكد على ضرورة تعزيز العمل المناخي في إطار أهداف التنمية المستدامة، حيث يعد العمل المناخي هو الهدف الـ ١٣ من خطة عمل أكثر شمولاً لـ ١٧ هدف من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الثامن بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

■ وأضاف الدكتور / محمود محيي الدين، أنه يجب أن يفي التدرج الخاص بالتحول للتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات والتخفيض التدريجي للتقنيات عالية الانبعاثات بحقوق واحتياجات جميع المتأثرين بهذا التحول، بما في ذلك حقهم في العمل، وأكد محيي الدين أن ضمان إيجاد مسارات آمنة للقوى العاملة وجعل هذا الملف في صميم عملية الانتقال يسهم في تحقيق انتقال عادل وناجح.

■ وشدد الدكتور / محمود محيي الدين، على ضرورة ترجمة الاتفاقات والتعهدات إلى مبادرات ملموسة من خلال توسيع نطاق المشاريع المناخية ما يسهم في خلق وظائف جديدة، وعلى الرغم من أن بعض القطاعات والمجتمعات قد تتعرض لخسارة مباشرة في الوظائف بسبب التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون، أكد رائد المناخ أنه يمكن إنشاء المزيد من الوظائف من خلال تطوير القطاعات الخضراء.

■ وأبرز مبادرتين هامتين على المستويين الإقليمي والمحلي، مشيراً إلى الموائد الخمس الإقليمية المستديرة التي أطلقتها الرئاسة المصرية لقمة المناخ بالتعاون مع رواد المناخ واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، حيث تم عرض مشروعات جاهزة للتمويل في مجالات التخفيف والتكيف وهذا يعد دليلاً ممتازاً على أن الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون يمكن أن يخلق بالفعل المزيد من فرص العمل.

■ وأوضح أن على المستوى المحلي، أطلقت الحكومة المصرية "المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء والذكية محافظات مصر" كمبادرة رائدة في مجالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة آثار تغير المناخ، وتنفيذ التحول الرقمي. تهدف المبادرة إلى وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشاريع الخضراء والذكية، والتي تقدم حلولاً مناخية مبتكرة على المستويات المحلية، وحشد الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع.

<sup>3</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/9/28/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%89/5922229>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- على هامش فعاليات دورة العام الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي والهيكلية خلال مشاركتها في منتدى بلومبرج للأسواق الناشئة؛
- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية كمتحدث رئيسي في جلسة رفيعة المستوى تحت عنوان "نظام عالمي جديد: الأسواق الناشئة والحدودية" خلال منتدى بلومبيرج ٢٠٢٢، بحضور رئيس مؤسسة فيتش للتصنيفات الائتمانية، والعضو المنتدب والرئيس للزراع البحثي بشركة جي بي مورغان، والدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وذلك على هامش مشاركتها في فعاليات دورة العام الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى التأثيرات السلبية لارتفاع الأسعار على مستوى العالم موضحة أن الارتفاع الحاد في أسعار سلع معينة يمكن أن يؤدي إلى توقف العمل بمجموعة من القطاعات، بما في ذلك الصناعات الغذائية والبناء والبتر وكيموايات والنقل، كما أن معظم البلدان الناشئة معرضة للخطر خاصة بعد تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وما نتج عنها من ضعف في أساسيات الاقتصاد الكلي، ومن ثم، فإن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ومعالجة القضايا الهيكلية ينبغي أن يكون محور تركيز البلدان الناشئة.
- وفيما يتعلق بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إن تداعيات الأزمة الحالية على الاقتصادات الناشئة تتمثل في ثلاث نقاط رئيسية هي زيادة تكاليف الاقتراض للبلدان الناشئة بشكل كبير بسبب ارتفاع التضخم ورفع البنوك المركزية أسعار الفائدة، مما زاد الضغط على الاحتياطيات الدولية، وتقلصت الاحتياطيات الأجنبية في البلدان الناشئة بنحو ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وستشكل إعادة بناء الاحتياطيات تحدياً كبيراً، لا سيما في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي.
- وأضافت أن ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة أدى إلى دفع الاستثمارات في الأسواق الناشئة إلى تحقيق عوائد أفضل مع مراعاة المخاطر، وقد تسبب هذا في مزيد من الضغوط على العملات المحلية، مما أدى إلى مزيد من التضخم والمزيد من الآثار الضارة على ميزان المدفوعات، فضلاً عما يترتب على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة من آثار ضارة على الإنفاق المالي ومستويات الدين، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع الأسعار يدفع البلدان الناشئة إلى زيادة الإعانات من أجل تعويض التأثيرات على الشرائح الضعيفة من السكان. في حين أن الحكومات في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن تنقل الزيادة في الأسعار إلى المستهلكين، فإن هذا غير ممكن في البلدان الناشئة لأن نسبة كبيرة من السكان تعيش إما في حالة فقر أو على حافة الهاوية، وبالتالي، فإن خطط الحماية الاجتماعية ضرورية، وهذا يقوض كذلك مقاييس الديون والسيولة، علاوة على ذلك، تعتمد البلدان الناشئة بشكل كبير على التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي ومصدر لاحتياطيات العملات الأجنبية.
- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي والهيكلية حيث أطلقت مصر برنامجها للإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٦، ونفذت إصلاحات مؤسسية وتشريعية مدروسة جيداً، حسنت هذه الإصلاحات بشكل أساسي من قدرة الدولة على الصمود خلال جائحة Covid-19 وسمحت بتوفير الحيز المالي لدفع حزمة تحفيز تمكن القطاعات والفئات الأكثر تضرراً من السكان من التغلب على التداعيات، كما تم إطلاق برنامج الإصلاحات الهيكلية العام الماضي لزيادة تعزيز قدرة مصر على الصمود أمام الصدمات، ومعالجة الأسباب الجذرية للاختلالات في القطاع الحقيقي، من خلال خلق فرص عمل لائقة، وتنوع أنماط الإنتاج وتطويرها، وتحسين مناخ الأعمال، وتوطين التصنيع وتعزيزه، وزيادة الصادرات، وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمحرك رئيسي للصادرات ومصدر للعملات الأجنبية وقدرات القيمة المضافة.
- وأكدت أن برنامج الإصلاح ركز بشكل أكبر على الجانب المالي والنقدي، مشيرة إلى أنه تم العمل على وضع برنامج الإصلاح الذي يركز بشكل أكبر على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وتعزيز دور الزراعة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز أيضاً على المشروعات الخضراء.
- وأضافت أنه تم التركيز خلال العامين الماضيين على أجندة الإصلاح الهيكلية بالنظر إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد، حيث تعد الزراعة أحد القطاعات الرئيسية التي نركز عليها، مشيرة إلى زيادة زراعة إنتاج القمح لمواجهة التحديات الحالية، لافتة إلى أن الاقتصاد المصري متنوع، و٦٠٪ من السكان هم من الشباب، مؤكدة أهمية الاستثمار في مصر التي تعد مركزاً لأفريقيا ولديها كل الإمكانيات والمكونات للمشروعات الخضراء.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن التحديات الحالية أدت أيضاً إلى تسريع جهود مصر لدعم قطاع السياحة كمصدر رئيسي آخر للعملة الأجنبية، كما تخلق الأزمة فرصاً كبيرة لتعاون أوسع وأكثر إبداعاً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي لبناء الزخم الذي تمس الحاجة إليه للتغلب على التحديات السائدة، مضيفاً أن هذا التعاون لا يشمل فقط التعاون بين الحكومات، ولكن أيضاً بين الحكومة والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص كما نعمل من خلال صندوق مصر السيادي، للمشاركة في الاستثمار، واستخدام الأصول

وتسخير الإمكانيات.

- وأوضحت أن التحديات التي تواجه مصر لا تختلف عن التحديات التي تواجه جميع الدول الناشئة، وتشمل إعادة بناء الاحتياطيات، ضمان التمويل الكافي، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الفقر، توفير فرص عمل لائقة، محاربة أثر تغير المناخ.
- وسلطت الدكتورة / هالة السعيد، الضوء على الفرص الهائلة والواعدة في مصر ومنها تحفيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال الأنشطة والمشاريع المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، زيادة تطوير البنية التحتية، مؤتمر الأطراف السابع والعشرون، وإتاحة الفرصة لمصر لتقديم والاستفادة من جهودها في مواجهة تغير المناخ في العالم، الريادة في انتقال الطاقة النظيفة من خلال مشاريع الهيدروجين الخضراء وتحلية المياه، كما لا تزال إمكانيات السياحة المصرية غير مستغلة إلى حد كبير، تكامل إقليمي أكثر شمولاً حيث تعتبر مصر كيوابة لأفريقيا، فضلاً عن فرص لمزيد من التعاون مع أوروبا في مجموعة متنوعة من الموضوعات بما في ذلك الطاقة.
- **خلال مشاركتها بأعمال الدورة الـ ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك بالحدث الجانبي رفيع المستوى "القيادة للحد من الفقر متعدد الأبعاد لضمان الرفاهية للجميع".**
- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالحدث الجانبي رفيع المستوى المنعقد هذا العام على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "القيادة للحد من الفقر متعدد الأبعاد لضمان الرفاهية للجميع".
- أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن العالم استطاع تحقيق تقدماً كبيراً لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية البشرية، متابعه أن أزمة كورونا، إلى جانب آثار الصراعات الجيوسياسية أدت إلى عكس الكثير من المكاسب التي تم تحقيقها.
- وأضافت أنه من أجل إعادة تحديد المسار الإيجابي، فلا بد من اتخاذ إجراءات سياسية فعالة، موضحة أن مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد تلعب دوراً محورياً في هذا السياق، حيث تعمل كأداة أساسية للمتابعة والمساءلة، مضيفه أن استخدام مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد كجزء من الجهود الأوسع لتعزيز ثقافة صنع السياسات القائمة على الأدلة يمثل أهمية خاصة للدول النامية، متابعه أن الأزمات التي شهدتها العالم أكدت على ذلك، حيث يسعى صانعي السياسات إلى تحسين النتائج وسط تلك التحديات، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد العامة.
- وأكدت التزام الحكومة المصرية بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للدولة المصرية، متابعه أن ذلك تجلى في رؤية مصر الطموحة لعام ٢٠٣٠، والتي تمثل النسخة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة الأممية، حيث تعمل الحكومة بجد لتنفيذ تلك الرؤية وتحويل أهدافها إلى نتائج ملموسة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية حيث بلغ إجمالي الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية خلال السنوات الثماني الماضية منذ العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالي ٢ تريليون جنيه، بما يمثل زيادة بنسبة ٩٥٪ مقارنة بإجمالي الإنفاق في السنوات الثماني السابقة لها، مؤكداً أن مصر تمكنت من اتخاذ خطوات سريعة في مواجهة الأزمات الأخيرة، من خلال توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتوفير حزم من التحويلات النقدية المشروطة.
- وأشارت كذلك إلى مبادرة حياة كريمة التي أطلقتها الحكومة المصرية باعتبارها مشروع طموح لمعالجة الفقر متعدد الأبعاد وتحويل حياة أكثر من ٥٠ مليون مصري في ٤٥٠٠ قرية، يشكلون حوالي نصف إجمالي السكان، مما يجعلها مبادرة غير مسبوقه من حيث تغطيتها ونطاق تمويلها، متابعه أن المشروع يسعى إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة " القضاء على للفقر"، موضحة أن طبيعة المبادرة الشاملة والمستدامة تجعلها تخاطب جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
- وأوضحت أنه دعماً لبرامج التنمية البشرية، فقد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في شراكة مثمرة مع J-PAL المعمل المصري لقياس الأثر لتعزيز السياسات القائمة على الأدلة وتحسين نتائج التنمية في مصر، والذي يهدف إلى تعزيز فعالية سياسات الحد من الفقر في مصر من خلال تقييم البرامج الحكومية المبتكرة، مضيفه أن الحكومة تعمل كذلك على إعداد مؤشر وطني متعدد الأبعاد للفقر، بالتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، تمهيداً لإطلاقه قريباً.
- وأكدت على ضرورة التعاون للوصول لعالم خالٍ من الفقر، موضحة ضرورة عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، والتي تم تطويرها من بيانات دقيقة تم جمعها بدقة.

● السيد الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، تيسيرات من الدولة لزيادة حجم السياحة الوافدة<sup>٦</sup>.

- وأكد السيد الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء إلى استمرار جهود الدولة في دعم قطاع السياحة، وتقديم المزيد من التيسيرات التي من شأنها تحقيق المعدلات المرجوة وزيادة حجم السياحة الوافدة لمختلف المقاصد السياحية بمصر، من مختلف الأسواق المستهدفة.
- وأشار الدكتور / أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، إلى محاور العمل لإعداد إستراتيجية وطنية طويلة المدى للسياحة المصرية حتى عام ٢٠٢٨، مشيراً إلى أننا نستهدف زيادة أعداد السياحة الوافدة، وذلك من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار في القطاع السياحي، عبر زيادة المنشآت الفندقية، وإتاحة المزيد من الأنشطة والخدمات الترفيهية بجودة عالية، بما يسهم في جذب المزيد من السائحين، لمختلف المقاصد السياحية، هذا إلى جانب مضاعفة حجم طاقة الطيران، بهدف نقل السائحين من مختلف الاسواق المستهدفة.
- وأشار إلى أن هناك العديد من الأحداث والفعاليات المقرر عقدها قريباً، والتي من شأنها أن تسهم في زيادة معدلات حركة السياحة الوافدة، موضحاً أن على رأس تلك الأحداث، مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP27"، وكذا افتتاح المتحف المصري الكبير، هذا فضلاً عن غير ذلك من الفعاليات والأحداث.
- وأشار أيضاً إلى ما تتمتع به من مصر من تنوع في المنتج السياحي، والذي من شأنه زيادة حركة السياحة الوافدة، مشيراً إلى عدد من الإجراءات المقترحة، لجذب شرائح جديدة من السائحين، وما يتم من تنسيق وتعاون بين مختلف الجهات المعنية لتقديم المزيد من التيسيرات فيما يتعلق بتأشيرات الدخول، إلى جانب إتاحة العديد من البرامج والأنشطة الترويجية، التي تسهم في تحقيق المزيد من الأهداف المرجوة من هذا القطاع.
- وأوضح أن الدراسات التي تم إجراؤها بالتعاون مع عدد من المتخصصين الدوليين حول الشرائح السياحية ذات الأولوية للسوق المصرية، حيث أشارت الدراسات إلى أنه تم اختيار خمسة شرائح تمثل في مجموعها حوالي ٥٦% من نسبة المسافرين حول العالم في الأسواق التي تم إجراء الدراسة عليها، واعتبارها شرائح مستهدفة خلال الفترة المقبلة من ثلاث إلى خمس سنوات، هذا إلى جانب تحديد احتياجات السائحين المختلفة في كل سوق والقيم التي يبحثون عنها لتصميم الأنشطة الدعائية المناسبة لهم.

● الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، ندعم توطين الصناعة وتعزيز تنافسية صادراتنا بالأسواق العالمية<sup>٧</sup>.

- أكد الدكتور / محمد معيط وزير المالية، حرصه على الاستماع بنفسه للمستثمرين، وإجراء حوار مفتوح حول ما يواجهه كلاً منهم من تحديات ضريبية أو جمركية، والعمل على تذليل أي عقبات، على نحو يتسق مع جهود تبسيط الإجراءات، الهادفة إلى تحفيز مناخ الأعمال، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومساندة القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدور أكبر في عملية التنمية، بما يؤدي إلى توطين الصناعة، وزيادة المكون المحلي، وتعظيم قدراتنا الإنتاجية، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية من خلال تخفيف الأعباء، ومن ثم خفض تكاليف عملية الإنتاج بقدر الإمكان، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.
- وأضاف أن نحن مع أي إجراء قانوني يسهم في تشجيع الصناعة والزراعة والتصدير، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل، موجهاً المسؤولين المختصين بمصلحة الضرائب بدراسة أكثر من مقترح لتيسير تسوية الدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة، وتسهيل إجراءات رد الضريبة؛ بما يُساعد في توفير السيولة النقدية الكافية لدوران عجلة الإنتاج، على ضوء أحكام القوانين الضريبية.
- وأوضح أنه استجابة لرغبة مجتمع الأعمال، سيكون هناك مشروع قانون أمام مجلس الوزراء قريباً بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الصحي الشامل، لخصم المساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل من الوعاء الضريبي، ومنح مجلس الوزراء سلطة النظر في إعفاء بعض الإيرادات من الخضوع للمساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل وفقاً لمتطلبات تحفيز النشاط الاقتصادي، موجهاً المسؤولين المختصين بمصلحة الضرائب بدراسة الآليات التنفيذية الكفيلة، بضمان عدم خصم المساهمة التكافلية للتأمين الصحي الشامل عن المنتج الواحد أكثر من مرة، بمراجعة تعدد شركات المجموعة الواحدة المنتجة للسلعة.

<sup>6</sup> <https://www.alborsaanews.com/2022/09/14/1576769>

<sup>7</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/8/16/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9/5872258>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاهه تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ٨:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- ٣,٨ مليون مستفيد من التمويل متناهي الصغر بقيمة ٣٣,٣ مليار جنيه خلال ٧ شهور<sup>٩</sup>.
- كشفت الهيئة العامة للرقابة المالية، عن ارتفاع أرصدة التمويل متناهي الصغر إلى ٣٣,٣٣ مليار جنيه حتى نهاية شهر يوليو من عام ٢٠٢٢، مقابل ٢٢,٩٣ مليار جنيه خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢١، كما ارتفعت أعداد المستفيدين إلى ٣,٨ مليون مستفيد في نهاية يوليو من عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٣,٣ مليون مستفيد خلال الشهر ذاته من العام الماضي.
- وأظهر تقرير الرقابة المالية، تصدر شركات التمويل متناهي الصغر الترتيب الأول من حيث قيمة أرصدة التمويل بنسبة ٥٨,٢١%، وبنسبة ٥١,١٤%، من حيث عدد المستفيدين بنهاية شهر يوليو عام ٢٠٢٢، وجاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) في المركز الثاني من حيث قيمة أرصدة التمويل بحصة سوقية ٣٧,١٨%، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة ٢,٦٠% وأخيرًا الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بحصة ٢,٠٢%.
- تستهدف الهيئة العامة للرقابة المالية، مضاعفة حجم التمويل متناهي الصغر من ٢٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٦ باستراتيجية الهيئة خلال الفترة (٢٠٢٦-٢٠٢٢)، الاستمرار في توسيع قاعدة التمويل متناهي الصغر، ومضاعفة عدد المستفيدين من حوالي ٣,٥ مليون مستفيد ليصل إلى ٤,٥ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٢٦.

● ١٩,٩ مليار جنيه تمويلات للمشروعات الصغيرة التجارية خلال الربع الثاني من ٢٠٢٢.

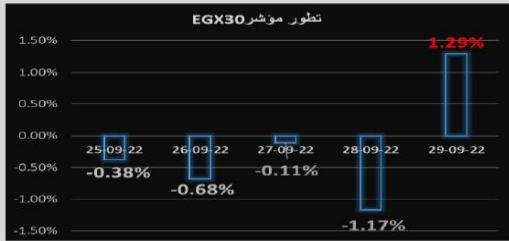
- أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية، إلى أن قد تصدر النشاط التجاري ترتيب الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو ١٩,٩ مليار جنيه بحصة سوقية ٦٠,٢% من قيمة الأرصدة، وعدد مستفيدين بلغ ٢,٤ مليون مستفيدة بنسبة ٦٤,٣%، مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ١٣,٨ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٢,٢ مليون مستفيد.
- وأوضحت أن قد جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها ٤,٥ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٤٩٧,٢ ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ٣ مليارات جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٤١٢,٤ ألف مستفيد، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة ١٣,٨%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة ١٣,١٦%.
- وأضافت أن قد حل النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها ٦,١ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٥٦٥,٨ ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ٤,١ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٥٣٦ ألف مستفيد، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة ١٨,٦%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة ١٥%.
- فيما جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها ٢,٤ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٢٨٦,٨ ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢١، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل ١,٦ مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو ٢٠٥,٢ ألف مستفيد، واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة ٧,٤%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة ٧,٦%.
- وأشارت الهيئة أن كان الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، قد شهد نموًا ملحوظاً في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، بنسبة ٤٥% ليصل إلى ٣٢,٩ مليار جنيه مقارنة بنهاية الفترة المماثلة من العام الماضي والتي بلغت ٢٢,٥ مليار جنيه، وارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة ١٣,٨% ليصل إلى ٣,٨ مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٣,٣ مليون مستفيد خلال الربع المماثل من العام الماضي.



## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

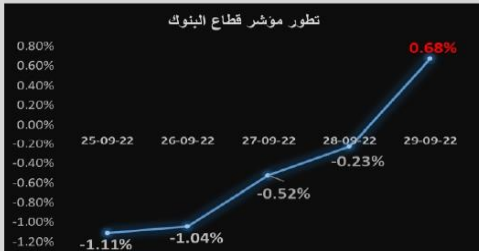


### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

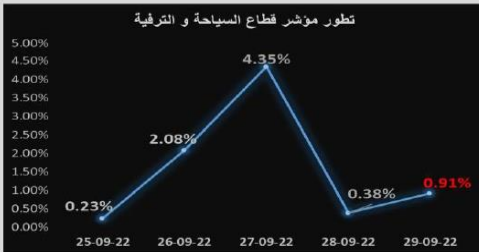


### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

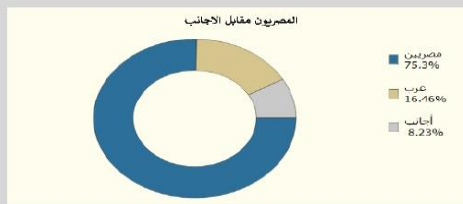
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1,29% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 29 سبتمبر 2022، مقارنةً بانخفاض بنسبة -0,38% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -0,40% مقارنةً بارتفاع بنسبة 0,77% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 0,68% مقارنةً بانخفاض بنسبة -1,11% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 0,91% مقارنةً بانخفاض بنسبة -0,23% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والذي يشير إلى أن عام ٢٠٢٢ عام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث كانت الوجهة الأولى لاستثمارات الصناديق السيادية العربية بنحو ٣,٣ مليار دولار:

## 2022 عام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر



**3.3** مصر الوجهة الأولى  
لاستثمارات الصناديق  
السيادية العربية بنحو  
مليارات دولار

خلال العام الحالي في قطاعات مثل:



أبرز الصناديق العربية المستثمرة في مصر



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

